الفصل الرابع

الحركات الثورية والاحتجاجية

من الطبيعي وفي أي بلد من بلاد العالم أن تُبدي الحكومات اهتماماً بالحركات الاحتجاجية وتأثيراتها على مناحي الحياة في البلد وعلى وجه الخصوص بِنية الوحدة الوطنية، بغض النظر عن أنها احتجاجات جهوية استنادا إلى الجغرافيا أو اثنية أو عقائدية أو مهنية وفئوية أو نقابية أو سياسية، وليست حركات الاحتجاجات سوى تعبيراً عن حالة القصور في البنية الإستراتيجية للدولة ومنظورها في التعامل مع شعبها بلغة تفاهم تسودها معاني بأن الدولة ليست سوى خادماً لتحقيق رفاهية الشعب، وأنها تسود بدعم الشعب طوعياً لها، كما أن طبيعة نظام الحكم هو الآخر له تأثيره النوعي على اندلاع مثل تلك الحركات ومرجعية الأسباب التي تعتمدها تلك الحركات وأيضاً الحاجة إلى رسم خارطة التعامل معها، ولكن في خلاصة الأمر فإن تجاهلها ليس له معنى سوى القراءة الخاطئة للمآلات المترتّبة بعد ذلك، وبالتالي تراكم الظاهرة وتناميها وتحولها إلى كارثة تودي بلحمة التماسك الشعبي إلى التفكك والانهيار والتفتت ومن ثم التشتت، نتاج بديهي وموضوعي ويحمل مبرراته في جوفه، ومعلوم أن مثل هذا الانهيار بعد أن يقود إلى تمزّق الوطن وتشتته، لن يتوقف عند ذلك الحال بل يتعداه لينتج باضطراد لقيمات سائغة من المشتت بشكل متوالٍ لغول اسمه الانشطار لا يكاد يشبع أبداً، تماماً كما هو الحال في التجربة الصومالية الماثلة بكل عنفوانها حيث استعصت المعضلة بتراكم إهمالها فبلغت طوراً عجزت فيه الدولة عن احتوائها وإخمادها بل تمكّنت هي من الدولة، والنتيجة هو تلاشي الدولة وضياع السلطة

علاوة على ما نشهده من تمزّق يطال في كل يوم سائر قطاعات المجتمع الصومالي وتحوّل كل شارع في كل مدينة إلى مستعمرة لأمير من أمراء الحرب وضياع كامل لبوصلة الرشد لدى العقلاء فعربد الجهلاء. وليست تجربة أندونيسيا في تيمور الشرقية ببعيدة عن سلسلة الأمثلة الحية التي تتشكل من حلقات غنية بوقائعها وطبيعتها وحاضرة في الأذهان. ينبغي أن ننعش ذاكرتنا قليلاً لنتذكّر أيضاً تجربة بنغلاديش التي كانت جزءً من باكستان وانفصلت إثر حرب دامية في مستهل سبعينيات القرن الماضي، تلك الحرب التي وجدت فيها الهند ضالتها فجرّعت الباكستان كأساً مرّاً من حنظل التفكك والتفتيت، الشيء الذي ربما لم ولن تنساه باكستان وفقاً لقراءة مسيرة التعامل بين لدولتين، وليس ما يجري من تراشق ساخن في كشمير المتنازع عليها بين الدولتين إلا بعضاً من توجّس تكرار التجربة السابقة. الحال ذاته ترويه الأحداث في البوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوفا وجميعها كانت أقاليم في يوغسلافيا السابقة.

نحن في حقيقة الأمر لسنا في حاجة ماسة للتجارب التذكيرية، حيث لدينا تجربتنا الذاتية في جنوب السودان، وهي تجربة من إنتاجنا، وماركة مسجّلة باسمنا كسودانيين ضمن سجل الدول والشعوب الفاشلة في احتواء مشاكلها، نحن يجب ألا نذهب بعيداً فالمثل يقول (السعيد من اتعظ بغيره والشقي من اتعظ في نفسه)، نحن كما تؤكد الأحداث والوقائع أدنى درجة من الشقي نفسه، لأننا لم نتعظ حتى في أنفسنا فقررت دولتنا أن تنتج تجربة أكثر دموية في دارفور وكأنها في ذلك تسابق وتنافس نفسها بنفسها في غياب رشدها، والغريب في كل هذه التجارب هو أن القاسم الأكثر اشتراكاً من الأسباب هو الظلم التنموي، أليس مدعاة للدهشة عندما ندرك بأن حجم ما تنفقه الدول في إشعال حروب دامية على شعوب تلك الأقاليم المظلومة كان كافياً بأن يحيل تلك الأقاليم إلى جِنان ورياض، هذا إذا تجاوزنا عن الخسائر البشرية التي هي أصلاً كنوز كل دولة راشدة. لا بد عند التأمل في هذا اللغز أن يطرح الإنسان عدة أسئلة محورية حول طبيعة القائمين على أمور الشعوب في مثل هذه الأوطان المنكوبة، تُرَى هل يعود الأمر إلى طغيان النفس البشرية وقفزها فوق الحكمة فقط لإرضاء النزوات الذاتية بإذلال الآخرين لا سيما إذا توفر المناخ السلطوي بتركيز الأمر والنهي بشكل أحادي وغير محكوم أو مقيّد بموانع ضميرية في المقام الأول ودستورية وقانونية في المقام الثاني، وهو ما لا نجد له نظير من المفردات كتسمية سوى (السادية) أم أن الأمر يتعلق بعجز إدراكي موروث يتكالب على منظومتنا كشعوب ونقص في هيكل فكرنا ظل يستعمرنا

ويوجهنا لسلوك خاطئ يتخلّق لدينا في صيغ متواترة التغيير فنعتقد بأننا إنما بحِملنا الجائر كدول تفرض سلطتها على الانتفاضات المطلبية إنما نُسجّل أرقاماً موجبة من الانضباط والاستقرار.

جاءت نشأة الحركات الاحتجاجية كنتاج طبيعي لتراكمات مبررات الأزمة، قد يذهب البعض إلى أن فكرة الثورة وتأسيس تنظيمات مطلبية سلمية مشوبة بطابع سياسي وشديدة الاحتجاج أو أخرى ثورية تتخذ من الكفاح المسلّح وسيلة انتقالية لتحقيق الأهداف، على خلفية الظلم الذي حاق بدارفور كانت دوماً حاضرة في أذهان الكثيرين وعلى امتداد الظرف الزماني منذ فجر الاستقلال، ومن هنا فقد كانت هنالك محاولات عديدة منها ما برز للعلن ومنها ما أخفق في أن يتجلى، والحال كذلك يصبح حري بنا أن نورد تلك التي برزت بقدر مقتضب كنماذج قاعدية للمقاومة بشقيها السلمي والثوري.

حركة اللهيب الأحمر

من أولى الحركات الاحتجاجية في إقليم دارفور كان تنظيم حركة اللهيب الأحمر الذي قفز إلى ساحة الأحداث في نهاية الخمسينات من مدينة كتم في ولاية شمال دارفور، وقد أسسته مجموعة من الشباب الذين لم يبلغوا العشرين من عمرهم إلا قليلاً منهم، ولعل أول ما استفز مشاعرهم وخلق لديهم الأرضية لتأسيس الحركة، هو شعورهم بأن الموظفين الكبار الذين كانوا يتولون إدارة المنطقة وكلهم من خارج دارفور، كانوا يتعاملون بتعالٍ وعجرفة مع المواطن المفترض أنهم جاؤوا لخدمته بالإضافة إلى ما كانوا يعتبرونها ممارسات اجتماعية مخلّة لا تليق بمن يفترض فيه راعي القوم وحامل مسئوليتهم، كان ذلك قد أعطى شعوراً عاماً وكأنهم ورثة المستعمر في الاستعمار والنهج، لذلك كان أول عمل قامت به حركة اللهيب الأحمر هو حرق منزل المفتش، والمفتش هو أعلى منصب إداري على مستوى المركز، ذلك العمل كان بالنسبة لهم نصراً ثورياً وتعبيراً صارخاً عن رفضهم للوصاية التي كانت تمثلها الفئة الإدارية، المعروف أن (كتم) حينها كانت تسمى (مركز) وفق التقسيم الإداري السائد في ذلك الوقت والذي ربما يعادل مسمّى محافظة أو معتمديه. تنظيم حركة اللهيب الأحمر لم تتوفر له الظروف المواتية للنضوج الثوري والسياسي لطبيعة الظروف التي نشأ فيها وقدرات مؤسسيه المتواضعة عطفاً على حجم الطموحات، وعلاوة على طغيان الحماس الذي كان بمثابة تراكمات شطائر من الانفعالات وتأثير كل ذلك في تشكيل اللبنات التأسيسية الأولى مما دفع بالتنظيم إلى العجز عن تطوير وسائله وتأمين الآليات اللازمة التي تمكّنه من العمل

على تحقيق تلك الانفعالات التي عبّر عنها أعضاء التنظيم والتي انعكست في غالبها وفق الرؤى الفردية، وبالتالي سرعان ما انهار التنظيم تحت ثِقل ووطأة الضعف البنائي لمنظومته السرية ونجاح السلطة في فك شفرتها ومن ثم إجهاض المحاولة في مهدها، إلا أن تلك التجربة قد طبعت بصمة صوتية واضحة المعالم على خارطة التنبيه بما يمكن أن تكون عليه ترددات وصدى أصوات المستقبل فيما إذا تراكم الظلم وتجاوز كل إشارات الرشد ومن ثم شكّل متراساً للواقعية والحكمة، وبينما كانت الرسالة مبكّرة وبليغة في وضوحها إلا أن تطورات الأزمة تجعلنا نقف عند فرضيتين في أنها لم تغيّر من النهج السائد ولم تحرّكه نحو الإيجابية قيد أنملة، الفرضية الأولى هي أن الرسالة لم تنل حقها من التمعّن والاستيعاب والتقييم من قبل الحكومات المركزية وبالتالي رسبت في معيار التقييم، والفرضية الثانية أنها لاقت قدراً من الاستهانة لكون الحركة التي بعثت بها لم تتجاوز طور النشوء قبل أن يطاح بها وتُقبر.

جبهة نهضة دارفور

بعد انحسار أو تلاشي حركة اللهيب الأحمر التي تزامنت مع بدايات عهد حكومة الرئيس عبود العسكرية، جاءت جبهة نهضة دارفور كواجهة سياسية وحركة مسالمة في توجهها ومتوافقة في نشأتها مع ضرورات المناخ الديمقراطي الذي جاء نتاجاً لثورة أكتوبر والتي نشأت الجبهة في حضنه، وكان للحريات التي عمّت الساحة أثراً فاعلاً في أن يتوجه النخب من أبناء دارفور إلى سلوك هذا المسلك بحسبانه نهجاً مشروعاً للتعبير عن لذات وعن الشريحة التي حملوا لواء طموحاتها، والحقيقة أن أكتوبر فتحت نافذة واسعة لكل قوى الأطراف في أن تستعرض بضاعتها السياسية وتؤسس منابرها التي تعتقد بأنها قادرة على الممارسة السياسية عبرها والمشاركة في بناء الدولة السودانية المعافاة تعويضاً عن الأخطاء التي صاحبت فترة ما بعد الاستقلال، ولما كان الحزبان المتمتعان بثقلهما الجماهيري آنذاك وهما حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي قد أحسّا أن نشأة هذه المنابر المعبّرة عن قوى الأطراف أو الهامش ربما أزاحت عن كاهلها المسئولية المباشرة ضغوط الأصوات التي ظلّت دائمة الصراخ إلى ضرورة تبني برامج ذات خصوصية تستهدف الأطراف وتخاطب همومهم وتستوعب طموحاتهم، لا سيما وأن مراكز الثقل الجماهيري لهذه الأحزاب تقع في تلك الأقاليم، فقد كان من الطبيعي أن يكون الإحساس بالوخز السياسي على جسد الأحزاب من نشأة تلك المنابر جارحاً ومبرّحاً كما يزداد إيلاماً بمضي الأيام، فبادرت إلى انتهاج سياسة تُحجّم بها

عنفوان تلك المنابر الناشئة من خلال تجريدها من كوادرها، لذلك كان المبرر السياسي والأخلاقي في مساعي استقطاب قيادات قوى الهامش وتفريغ تلك المنابر الوليدة من محتواها النخبوي وهي في مهدها باعتمادها منهج دغدغة الولاءات التقليدية واستثارة حمية وسلطان الانتماءات العقائدية، إستراتيجية مشروعة بغض النظر عن البعد الأخلاقي فيها والإنجازات والإخفاقات السياسية للنخب المستقطبة بعد انخراطها في الأحزاب والمواقع التي تبوؤوها، ولا يضير إستراتيجية تلك الأحزاب أن يكون البعض من أولئك النخب قد تبوؤوا مراكز حساسة داخل هيكلية تلك الأحزاب، ذلك أن آلية اتخاذ القرار ومراكز النفوذ داخلها كانت مصممة على المركزية القيادية المُفوّضَة، ومؤمّنة ومحمية بشكل لا يُعرّضها لأي هزة لمجرد استزراع كوادر طرفية المنحدر في بعض المواقع في مؤسسة الحزب وإن تأصّلت بانتمائها لكنها لن تتجذّر وتؤثّر وبالتالي فهي لن تتأثر.

وإثر انطفاء شمعة الأمل التي أشعلتها جبهة نهضة دارفور، كان طبيعياً وبديهياً أن ينعكس التأثير السلبي على الإنسان في دارفور، فقد أصبح في مفترق طرق مظلمة، وضاقت عنده مساحة الخيارات، هل يعود ويبقى أسيراً للأحزاب التي ما فتئت تماسيه وعوداً وتبكّره آمالاً جوفاء، أم يُعيد الكَرّةَ في محاولة لإشعال الشمعة المنطفئة، ثم كيف يمكنه ذلك وقد تفرّقت النخب على قلّتها بين الأحزاب أيدي سبأ، لم يكن ذلك سهلاً فما استطاعت جماهير دارفور أن تبتلع ذلك الواقع بسهولة دون أن يترك خدوشاً غائرة في حنجرتها، ولا بد أن يتوقع الإنسان أن يُولّد ذلك الموقف بعضاً من ردود الأفعال المتّسمة بشيء من الخشونة وقدر من الاكفهرار.

وهكذا وُئدت تجربة جبهة نهضة دارفور المسالمة والمؤمّل فيها آنذاك أن تتحول إلى حزب سياسي ناضج لأول مرة على قمة قيادته شخص من الأطراف أو الهامش، ولا تتحمل الأحزاب من وزر ذلك إلا النذر اليسير، حيث أن قابلية وانسياق النخب التي أسست الجبهة في الاستجابة إلى المغريات الأدبية وغيرها والتي قدّمتها الأحزاب لهم أو استجابتهم الذاتية لتهايج نوازع الانتماء العقائدي والولاء الطائفي المتأصلة والمكتسبة كلها كانت عوامل داعمة وقواطع حادة شكّلت ونصبت مقصلة قاصمة لظهر جبهة نهضة دارفور وبالتالي انفراط عقد مؤسسيها وهي ما زالت فطيرة في تكوينها ولمّا تبلغ بعد شأنها السياسي الذي كانت بوادره وملامحه بائنة الإشعاع وواضحة المعالم. علماً بأن القارئ لحجم ثقل القواعد الانتخابية في الخارطة الجماهيرية السودانية سيدرك

دون أدنى عناء حتمية أيلولة السلطة عبر صناديق الاقتراع في زمن ليس بالبعيد لقوى الأطراف الناشئة حينها مهما طال الزمان، ولعل هذه الفرضية تفسّر لنا في كثير من الأحيان ودون أدنى شك دور حكومات الانقلابات العسكرية في تحجيم تسارع خُطا مشاركة قوى الأطراف والهامش في السلطة الحقيقية للدولة السودانية كلما أظهرت وجوداً بانت عليه دلائل التعافي رغم انتهاء تلك المنابر بالتصفية السياسية الذاتية أو بتقلّص فعاليتها لانعدام المناخ الديمقراطي الذي كان يمثّل الغذاء النشأوي لها، كما تفسّر لنا بوضوح ما عُرف تاريخياً أدوار لبعض الأحزاب في تسليم السلطة لحكومات عسكرية أو مباركتها وتأييدها أو المشاركة في التخطيط والتنفيذ والعمل فيها، ولعلنا بالتمعّن والتمحيص في دقائق تلك الظاهرة المتكررة نستبين بعضاً من خصائص الإستراتيجية التي وجدت طريقها إلى التنفيذ بما يستهدف إطالة وتكثيف حالة اليأس التي أُريد لها أن تطال النخب المتحدّرة من الهامش في التفكير نحو إحياء الرغبة في تأسيس كيانات أو منابر أو تنظيمات شبه سياسية أو حزبية بقيادة ذاتية ومن ثم إيثار الانكماش والتقوقع داخل إحدى الأحزاب والكيانات القائمة تقليدية كانت أو حديثة.

جبهة سوني

ومثلما قفزت حركة اللهيب الأحمر إلى سطح بحر الأحداث ثم سرعان ما تراجعت ألسنة لهيبها وعادت واختفت بل وأُخفيت وما بقي منها إلا اسمها الذي يتردد به الناس في الأحاجي والأنس كلما ادلهمت الخطوب وضاقت الأنفس في دارفور بما يلاحقها ويلازمها من جور، كذلك ظهرت حركة سوني في منتصف ستينيات القرن الماضي في الخرطوم ثم تمددت إلى مدن دارفور، والصفة المغايرة لها عن سابقتها حركة اللهيب الأحمر تكمن في ظرفها السياسي المرتبط بظهورها خلال فترة حكم ديمقراطي، حيث كانت في فترة الحكومة التي أعقبت انتخابات العام ١٩٦٥م وجاءت ورئيس وزرائها محمد أحمد محجوب.

أصل الرواية يوثّقها عمنا الأستاذ أحمد إبراهيم دريج رئيس التحالف الفيدرالي الذي كان حينها وزيراً للتعاون والعمل فيقول أنه ومجموعة نواب الجمعية التأسيسية من أبناء دارفور قد استجابوا لدعوة مجموعة من أبناء دارفور المتواجدين في الخرطوم لعقد اجتماع، يقول الأستاذ دريج أنهم لم يكونوا يعلمون عن جدول أعمال الاجتماع واعتبروه اجتماعا بين النواب وبعض ناخبيهم المتواجدين في الخرطوم ولعله اجتماع للتفاكر حول القضايا العامة، وعندما بدؤوا الاجتماع أبلغتهم المجموعة الداعية التي

كان على رأسها عباس أبوشوك وآخرين بأنهم إنما اجتمعوا بهم ليبلّغوهم حقيقة جبهة سوني التي أنشؤوها، وفي تلك الأيام كانت أخبارها قد طغت على الساحة في الخرطوم ودارفور وبقدر أقل في مناطق السودان الأخرى.

وفقاً لرواية الأستاذ دريج والتي سمعوها كنواب حاضرين من مؤسسى الجبهة، وكان بين النواب الحاضرين النائب أرباب رزق والنائب الراحل إبراهيم أبو الخيرات رحمة الله عليه، أن أسباب نشوء جبهة سوني تعود إلى حادثة حدثت في معسكر القوات التي أرسلت من القيادة الغربية (دارفور) إلى جوبا لمكافحة الثورة هناك والتي تسمّيها الحكومة (التمرد). من المعلوم أنه يوجد عدد كبير من أبناء دارفور في الجندية في ذلك الوقت وخاصة في القيادة الغربية لا سيما في الرتب الدنيا التي هي من رتبة الرقيب أول وأدنى وصولاً إلى الجندي. كان العقيد عمر محمد سعيد هو قائد تلك القوة المتواجدة في المعسكر في جوبا، ولم يكن من بين الضباط أي ضابط من أبناء دارفور. عادة يتم تجهيز متحركات الطوف من المعسكر مرتين في اليوم وقد يكون هناك أكثر من طوف إلى اتجاهات متعددة، حيث تخرج الأطراف صباحاً لتعود في الواحدة ظهراً ثم تخرج أطواف أخرى لتعود مساءً، وهذه الأطراف تُحدد لها طرق ووجهات بعينها لتستكشفها وتتعامل مع الثوار (المتمردين) متى إلتقوهم. الغريب أن أي متحرك من تلك المتحركات الخارجة للطواف كانت تخرج بقيادة (جاويش) أي رقيب وليس هناك ضباط يخرجون معهم وهو ما ينبغي أن يكون الأصل ومع ذلك فالجنود يطيعون الأوامر وينفذونها رغم علمهم بأن المفروض أن يكون على رأس الطوف ضابط وليس رقيب وفق حجم قوة الطوف، وفي يوم من الأيام تم إعداد أحد الأطراف وتم تكليف رقيب بقيادته، لكن الرقيب الذي تم اختياره كان مصاباً بالملاريا وقد منحه طبيب السلاح الطبي هناك راحة لعدة أيام حتى يتعافى، وبينما كان الطرف جاهزاً في المعسكر ولم يتحرك، خرج أحد الضباط وسأل عن عدم تحرك الطرف، فأخبره الجنود بأن قائد الطرف مريض ولديه راحة طبية ولم يحدد لهم قائد بديل، قام الضابط باستدعاء الرقيب المريض وسأله عن الجهة التي منحته الراحة فأخبره بأن السلاح الطبي هو الذي منحه الراحة، فطلب الضابط مستند السلاح الطبي ليطّلع عليه فناوله الرقيب المستند، فما كان من الضابط إلا أن مزّق المستند وأمره بأن يقود الطرف، كرر الرقيب بأنه مريض ولا يستطيع قيادة الطرف وهو حتى لا يكاد يقوى على الوقوف من المرض، لكن الضابط عنّفه ونعته بلفظ نابي وأمر مجموعة من الجنود أن يقوموا بربطه وشد وثاقه وإلقائه في

الفناء تأديباً له، وقال له الضابط « أنتو العبيد ما ينفع معاكم إلا أسلوب الضرب»، نفّذ الجنود المأمورين الأمر وربطوا الرقيب وشدوا وثاقه وألقوا به في فضاء المعسكر رغم مرضه، بينما عاد الضابط ليستمتع مع زملائه بالتسلية بلعب الورق (الكتشينة) داخل سكنهم. وبينما الرقيب ملقىً في الساحة هطلت عليه الأمطار وعانى كثيراً

في المساء عادت إحدى الأطراف التي يقودها الرقيب آنذاك (عباس أبوشوك) وهو من أبناء دارفور ووجد زميله الرقيب مشدود الوثاق بالحبال ومُلقى على الأرض وحالته يُرثى لها ويرتجف من الحمّى وقد عبثت به الأمطار لساعات، فكّوا وثاقه وأخذوه إلى داخل سكنهم، سألوه عما حدث لم يكن ليقدر على الكلام لكن الدموع كانت تنهمر من عينيه، ربما من شدة المرض أو الغضب، وبعد أن أسعفوه بالإسعافات الضرورية وخففوا مصابه، كرروا سؤاله عن الأسباب فحكى لهم ما حدث وما زالت عيونه تدمع والحمّى تزداد لديه، غضب زملاؤه من ذلك وعقدوا اجتماعاً بينهم وقرروا معالجة الأمور على طريقتهم وكان قرارهم هو اعتقال الضباط، فدخلوا على مجموعة الضباط الذين ما زالوا يقضون أوقاتهم في التسلية داخل صالة سكنهم (الميز) وأخبروهم بأنهم تحت الاعتقال، وجردوهم من أسلحتهم الشخصية (المسدسات) وأبرقوا القيادة بأنهم لن يفرجوا عن الضباط حتى يأتيهم وزير الدفاع ورئيس الوزراء لمعالجة الأمر في جوبا، شاع الأمر بأن مجموعة من أبناء دارفور الجنود قد تمرّدوا في جوبا وأنهم يحتجزون مجموعة من الضباط هناك، وما أسهل أن تتحول الحقائق في السودان إلى ضدها دون معرفة الأسباب فتغلب النتائج على الأسباب الأساسية. وزير الدفاع كان هو الإمام أحمد المهدي، حيث قام بإرسال العميد عبد الحميد خير السيد قائد القيادة الغربية وبرفقته العقيد محجوب كرم الله وهو أيضاً ضابط كبير في القيادة العامة، لكن الجنود رفضوا الحديث معهم وطالبوا بحضور رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب ووزير الدفاع.

تم مناقشة الأمر في مجلس الوزراء وتم إرسال السيد عبد الحميد صالح (رحمة الله عليه) مبعوثاً عن رئيس الوزراء لمعالجة الأمر، وفعلاً تم تجاوز الأزمة بلقائه بمجموعة الجنود، تداعيات تلك الحادثة ألقت بظلالها على محورين، المحور الأول يتعلق بنظرة الحكومة وكبار القيادات السياسية المحسوبة على المركز (الإقليم الشمالي والإقليم الأوسط) ومن منظور نستطيع أن نقول عنه أنه عنصري بحت، حيث فسّرت الأمر بأنه تمرد يتقمصه كل أبناء دارفور وعلى مختلف المستويات، ولم يسلم الأستاذ دريج والنواب من ذلك، ويقول الأستاذ دريج أن اجتماعات للقيادة العليا في أحد الأحزاب

اعتبر حادثة جوبا بداية تهديد يمثّله أبناء دارفور في القوات النظامية قد يرقى إلى التفكير مستقبلاً في تدبير انقلابات للاستيلاء على السلطة وبالتالي يقتضي الأمر التخلص تدريجياً من أبناء دارفور المستنيرين من المتواجدين في القوات النظامية والذين بلغوا رتباً تتيح لهم فرصة الترقي لرتبة ضباط من الصف، وهي الرتب من (عريف، رقيب، رقيب أول، ومساعد)، على أن يتم التخلص منهم عبر الكشف الطبي، أي انتقائهم وإرسالهم للسلاح الطبي بشكل مرتّب ولكن بشكل غير ملفت للنظر، وهناك يتم إصدار تقارير طبية بعدم أهليتهم طبياً من حيث اللياقة الجسمانية للاستمرار في العمل فيتم تسريحهم للمعاش وإعطائهم حقوقهم وبذلك يكون التخلّص قد تم دون إثارة أي زوابع، وبذلك يتم التخلص من الذين يمكن أن يشكّلوا عماد القيادات الواعية في أوساط الجنود من أبناء دارفور في القوات النظامية. كذلك تم توسيع دائرة الاستهداف داخل نقابات العمال باعتبار أنها شريحة مؤثّرة في أي عمل جماهيري. هذا الإجراء لم يشمل أولئك الضباط الكثر من أبناء الشمال الذين دائماً ما يشكّلون تهديداً للحكومات الديمقراطية بالتحديد ويسعون للانقلاب عليها وفقاً لطموحات متفاوتة مدركين أنها عاجزة عن أن تعاقبهم على حنث القسم الذي أدّوه، وهذا يعيدني للقول الذي سبق أن أشرت إليه عن منظور الرؤية للحادثة التي حدثت في معسكر في جوبا. وأستطيع القول أيضاً أنه رغم اختلاف المناهج والوسائل، فالنتائج واحدة بين ما فعلته تلك الحكومات عبر خدعة الكشف الطبي وبين ما فعلته حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس البشير تحت مسمّى الصالح العام حينما سرّحت عشرات الآلاف من وظائفهم في الخدمة المدنية وغيرها.

يقول الأستاذ دريج أنهم كنواب من أبناء دارفور وبحكم تواجدهم ومتابعتهم للأمور قد علموا بالكثير من تلك المخططات. يعزز ما سرده الأستاذ دريج الروايات التي استقيتها من الحديث الذي كان يتناوله الشارع في مدينة الفاشر عقب اعتقال أعداد من الذين تم اتهامهم بانتمائهم لجبهة سوني والذين أعرف بعضهم معرفة لصيقة كونهم من مواطني مدينة الفاشر التي عشت فيها جزءً من حياة الصبى والشباب وما بعده، كانوا يقولون أن ثمة مظالم نزلت على كثير من أبناء دارفور العاملين في القوات المسلّحة، والذين تم إحالتهم للمعاش أو للصالح العام رغم أنهم ليسوا من أصحاب الرتب العسكرية المتقدمة، حيث كان أغلبهم ممن يسمّيه العسكريون صف ضباط، أي رتبة العريف والرقيب والرقيب أول والمساعد، في ذلك الوقت كانت تلك الرتب تُسمّى (أمباشي، شاويش أو جاويش وبتجاويش وصول على التوالي)، والحقيقة الأخرى هي

أنه في ذلك الوقت لا تستطيع أن تعدد أكثر من أصابع اليدين من الضباط المتخرجين من الكليات العسكرية من أبناء دارفور في كل القوات المسلّحة السودانية بطولها وعرضها حيث كان قبولهم محدوداً جداً، حيث أن غالب الضباط كانوا من أبناء الإقليم الشمالي والإقليم الأوسط وهي حالياً ولايات نهر لنيل والشمالية والجزيرة والنيل الأبيض وسنار والنيل الأزرق، وحتى في ذلك الاتجاه فقد كانت (الواسطة) التزكية الخاصة هي الفيصل النهائي في القبول، وعن الواسطة وقصص القبول في الكلية الحربية أرجع إلى كتاب العقيد (م) محجوب برير محمد نور (مواقف على درب الزمان)، فقد أوفاها حقّها باعتباره شخصاً من داخل المؤسسة. أما على مستوى الجندية فإن قاعدة كبيرة من أبناء إقليم دارفور كانوا مولعين بالانتماء خاصة أبناء القبائل العربية منهم أو من درج على تسميتهم بالبقارة، ولأننا كنا في سن الصبى وبداية سن الشباب فلم نتوغل كثيراً في دقائق الأمور عن جبهة سوني ولا تفاصيلها، وكنا نكتفي بالروايات العامة التي نسمعها هنا وهناك.

لقد تعوّدنا في السودان أن لا نجد توثيقاً للكثير من أهم الأحداث المؤثّرة على الساحة السياسية، ولا سيما ما يهدد منها مُضغة الوحدة الوطنية من بوابة المظالم الاجتماعية والسياسية للأنظمة، وهو أمر لا يُمكّن الأجيال القادمة من أن تجد الأرضية التوثيقية الكاملة والصادقة لتلك الأحداث لتستخدمها في الدراسات والمعالجات والعبر، وبالتالي أصبح الإقبار بالتعمّد أو التجاهل هو الديدن لمثل تلك الأحداث لا سيما تلك التي يقوم بها ناشطون مما عُرف بالهامش الجغرافي والسياسي في السودان، وأود أن أشير أيضاً بالإضافة إلى الرواية المباشرة التي استقيتها من الأستاذ أحمد إبراهيم دريج عن قصة نشوء جبهة سوني، أوجه القارئ إلى الحلقة الحوارية التي استضافته فيها محطة إذاعة وراديو (دبنقة) باعتبارها حلقة مهمّة أكمّلت وأكّدت الرواية التي نقلتها عن لسانه بشكل مباشر في فبراير ٢٠١٢ م.

هنا يحق للمرء أن يتساءل عن الأسباب التي تجعل الجهات النافذة في الدولة آنذاك في أن تُرجّح فرضية قيام أبناء دارفور بانقلابات للاستيلاء على السلطة، هل هي القناعة الداخلية بأن أولئك الجنود الذين يأتي غالبهم من دارفور وعلى وجه الخصوص من القبائل العربية والتي تعيش أسوأ أنواع التهميش والتخلّف التنموي، حيث يقضي معظم أبنائها حياتهم منذ الصغر على ظهر الماشية من الجِمال والخيول والأبقار في الترحال بلا تعليم ولا عناية صحية نظراً لغياب التنمية في دارفور بشكل عام وفي مناطقهم بشكل

خاص، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يذهب فكر أولئك القادة إلى البحث في أمر رفع الظلم بتنمية مناطقهم بدلاً من الإصرار على بقاء الظلم ومعالجته بظلم أكبر هو تسريح الجنود من الخدمة عبر خدعة الكشف الطبي فقط لأنهم عبّروا عنه بشكل ما. وبرغم أن الأستاذ دريج لم يفصح عن تلك الجهات العليا التي كانت وراء تلك القرارات والمخططات الجائرة إلا أنه وضع يده على موضع الألم والحقيقة، حيث أن أولئك الجنود المسرّحين والذين كانوا يحسّون أن ما يتم لهم إنما مؤامرة لإبعادهم أدركوا أن سلسلة المظالم لم تتوقف عند غياب التنمية بل مسّ المصادر المباشرة لمعاشهم، لذلك ترجموا رفضهم ذلك في تأسيس جبهة سوني مع آخرين من شرائح أبناء دارفور، ولعل اختيار اسم (سوني) قد قُصِد به الاستدلال على سمو طموح المؤسسين في أن يُدثّروا الحركة بثوب الشموخ لما تمثّله منطقة سوني من مرتقىً عالياً من مرتفعات جبل مره وتجسيداً لثرائها الطبيعي وخيراتها المكنونة فيها، ولكن مشيئة الأقدار تنفذ في أن تكرر حركة سوني هي الأخرى ذات الإخفاقات والأخطاء التي وقع فيه مؤسسو حركة اللهيب الأحمر في التخطيط الإستراتيجي والتنفيذ، وسارت على خطاها ونهجها دون أن تُسجّل أكثر من صوت إضافي من الاحتجاجات المبحوحة إلى جانب الأصوات السابقة، وأن أحد أبرز الأسباب في تداعيها هو أيضاً الاعتماد على الانفعال المغبون وقوداً دافعاً، بينما تؤكد التجارب أنه وقود سريع الاشتعال ولكن أيضاً سريع الخمود، وهكذا سرعان ما تمكّنت المباحث السرية للشرطة حينها في سبر أغوارها وكشف أوكارها واعتقال قياداتها والزج بهم في غياهب السجون ودمغهم بالتهمة المفصّلة والجاهزة والمنفّرة حينها للرأي العام وهي (العنصرية).

إذا استنطقنا لسان التفكير ونبشنا منابع الوقائع وملازماتها وأوردنا جُبّها دلاء التحليل، نستطيع أن نلمح بل ونقرأ بوضوح كُنَه العلاقة المتينة بين الصفة التي وصمت بها حكومة عبود حركة اللهيب الأحمر (بالعنصرية) والصبغة التي وشمت بها حكومة محمد أحمد محجوب ومن بعده الإمام الصادق المهدي حركة سوني أيضاً (بالعنصرية)، وحتى وإن حاولنا أن نكون منصفين بقدر في الاتفاق جزئياً مع إطلاق مفردة (التمرد) على تلك الحركات الثورية شكلاً من منظور التمرّد على النظام الحاكم تحت أي مسببات، إلا أنه قطعاً لا يستقيم عقلاً ومنطقاً أن نقف اصطفافاً خلف إطلاقها مضموناً تحت مسمّى العنصرية، ذلك أن حجم الظلم الذي تراكم عبر السنين كان كافياً بالتفكير في إطلاق مثل صيحات تلك الحركات سواء من خلال نفس المواعين أو بمزامير

وطبول مغايرة. إنه من الواضح بأن الذين أسسوا حركة سوني كانوا ينطلقون من دافع استنكارهم ما آلت إليه جبهة نهضة دارفور، وإحساسهم بمؤامرة تصفيتها وهي الجبهة التي كانت تُشكّل ضلعاً قوياً في مربع الوثبة السياسية للأطراف يوم كان هناك حزب سانو ومؤتمر البجه وإتحاد جبال النوبه، ولعله إذا قدّر لتلك التنظيمات أن تنمو وتتطور طبيعياً ربما ساهمت بشكل معتبر في ترسيخ دعائم الديمقراطية ولأمكن الآن أن تكون موازنة السياسة السودانية معتدلة، وأن إدارة التنوّع ربما كانت أكثر ترسيخاً في مفهوم تبنّي مناهج الحوار والحوار فقط، ولساهم أيضاً في خلق مناخ سياسي معافى أغنى البلاد عن المد الثوري والحروب التي انتظمتها في العقود الثلاثة الأخيرة.

انتفاضة دارفور في يناير ١٩٨١م

لم يسجل التاريخ أن تولى أي شخص من أبناء دارفور منصب محافظ في أي من مديرياتها أو محافظاتها سواء قبل أو بعد تغيير المسميات وتعديل التقسيمات الإدارية للإقليم الذي عُرف بعد الاستقلال بمديرية دارفور، بل حتى على مستوى جميع محافظات السودان حتى العام ١٩٨٠م. ويُعتبر المهندس محمود بشير جماع هو أول شخص من أبناء دارفور يتم تعيينه محافظاً في محافظة شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، حَدثَ ذلك في العام ١٩٨٠ حيث جاء ذلك التعيين مِن قِبل حكومة مايو التي يرأسها آنذاك المشير الراحل جعفر محمد نميري، وهذه الخطوة في حد ذاتها أتت نتاجاً واستجابة وامتصاصاً لتبعات ضغوط اشتراك أبناء دارفور بقوة في محاولة الجبهة الوطنية لإسقاط حكومة مايو عبر غزو الخرطوم في الثاني من يوليو ١٩٧٦م والتي تمكنت فيها القوات المهاجمة من احتلال الخرطوم لثلاثة أيام، والمعلوم أن تلك الغزوة قد سُمّيت بغزوة المرتزقة وألصقت التهمة دون أدنى خجل على القبائل المتحدّرة من دارفور وكأن دارفور هي خارج السودان، ورغم أن القيادة العليا للتجمع كان على رأسها الإمام الصادق المهدي رئيس حزب الأمة والراحل الشريف حسين الهندي قطب الاتحادي الديمقراطي البارز والدكتور حسن عبد الله الترابي أمين جبهة الميثاق الإسلامي الذين كان الإعلام والشارع في الخرطوم يطلقون عليهم بأنهم قادة الجبهة المعارضة لكن لم يسمّونهم مرتزقة، لكن ظلّت الإشارة إلى المقاتلين وعلى رأسهم قائدهم العسكري العميد الشهيد محمد نور سعد يُنعتون بأنهم مرتزقة. المعلوم أنه قد تبع اندحار تلك الغزوة حملة من التنكيل قتلاً وتعذيباً لأبناء دارفور الموجودين في العاصمة وأن كثيرين منهم من البسطاء الذين لم يكن يدركون حقيقة ما يجري، علماً بأن

السلطة كانت تدرك أن هذا العمل هو مخطط من الجبهة الوطنية التي كما أسلفت يقودها الأقطاب الآنف ذكرهم. كُنت حينها أسكن امتداد الدرجة الثالثة في الخرطوم وأذكر كيف أنني كنت أسكن بيتاً يشاركني السكن فيه العميد ملّاح صاحب الأخلاق العالية والطبع الهادئ الراحل آدم فضل إمام، رحمه الله وطيّب ثراه وأدخله فسيح جناته مع الشهداء والصديقين والرائد مهندس (م) وزميلي العزيز في الدراسة محمد أحمد سليمان الذي أحيل في عهد الإنقاذ إلى التقاعد تحت برنامج ما سمّي بهتاناً (بالصالح العام) والملازم صف بالسلاح الطبي الراحل محمد نور الذي كان بمثابة والد وعم وشقيق أكبر بالنسبة لنا جميعاً، وقد كان صديقاً للرئيس النميري منذ أن كان ملازماً في حامية مدينة الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور الحالية رحمهم الله وغفر لهم وطيّب ثراهم وأمد في أعمار الأحياء منهم، كان أيضاً ضمن الساكنين الزملاء الأعزاء المهندس موسى عثمان صالح المغترب بالمملكة العربية السعودية والمهندس والاقتصادي المرموق صاحب الأخلاق العالية أحمد المهتدي، والمهندس محمد عمر عبد المجيد، والمهندس آدم أحمد زيتون والمهندس التوم كنه أزرق الذي اغترب في المملكة العربية السعودية وعاد نهائياً في مستهل الألفية، والمهندس إبراهيم سليمان الذي اغترب في دولة الكويت ثم عاد أيضاً إلى السودان، كل تلك المجموعة من أبناء دارفور عدا الزميل العزيز أحمد المهتدي وهو من أبناء جبل أولياء الأفاضل. بيتنا ذلك أيضاً قد تعرض لمحاولات المداهمة في أحداث ٢ يوليو ١٩٧٦م لمجرد أن الصبغة الطاغية على ساكنيه أنهم كانوا من دارفور، وربما لم يشفع لنا حينها بعد الله سوى وجود أولئك الضباط بيننا، وإلا كنا بعضاً من رُفات في غياهب الحزام الأخضر وهي (غابة مستزرعة) كانت تُشكّل مصدّاً واقياً لمدينة الخرطوم من الأغبرة والعواصف الترابية، لكنها الآن فقد أذرتها المعاول والحافرات وحوّلتها إلى أحياء سكنية، ربما إخفاءً لأدلة جريمة من جرائم الإبادة التي ارتكبت في حق مواطنين أبرياء أو غير ذلك، وربما طمعاً في ثمن مساحة الأرض التي كانت تشغلها في تقييم بخس لدورها البيئي.

لا تغيب عن ذاكرتي الأحداث ونحن نجلس في الليالي عند الأكشاك (مطاعم شعبية) التي كانت تنتشر على محطات الطريق المسمّى (بالصحافة ظلط) وهي أكشاك تقدم الأطعمة الشعبية والمشروبات الساخنة والباردة إلى وقت متأخر من الليل، وبالتحديد ونحن نجلس عند (محطة ٧) عندما كانت تمر أمام ناظرينا شاحنات القوات المسلحة المعروفة بالمجروس وهي مليئة بأعداد كبيرة من المعتقلين جلوساً حيث تظهر

رؤوسهم، وتتقدمهم مدرعة (صلاح الدين) وتتبعهم مدرعة أخرى، حيث تنتهي الرحلة عند الحزام الأخضر الذي لا يبعد كثيراً عن امتداد الصحافة، وتعود الشاحنات فارغة مصحوبة بنفس المدرعات، وبالطبع لا يحتاج الأمر إلى كثير عناء ليدرك أي عاقل بأن أولئك الأبرياء قد تمت تصفيتهم وأبادتهم ودفنهم هناك، لقد أزيل الحزام الأخضر في عهد الإنقاذ وتحول إلى أحياء سكنية، ربما بعض المتنفذين الآن لهم من الذكريات ما يؤرّقهم في دورهم هناك يوم كانوا برتب متدئة ببقاء الحزام، ومن ثم فالإزالة أفضل وربما ليس لهم دور لكنهم يريدون إزالة آثار الجريمة، لكن الزمن والمنقّبين عن الحقيقة الضائعة في أحداث غزوة الثاني من يوليو ١٩٧٦ وغيرها من الأحداث المماثلة كفيلون بكشف الستر عنها، وهنا أيضاً أعني قيادات الجبهة الوطنية الذين زجّوا بتلك القوات والذين يمكنهم أن يعيدوا التحقيقات فيما جرى لآلاف الأبرياء، لكن قطعاً ذكرى تلك المآسيّ ستبقى عالقة في سماء الخرطوم وستبقى حلقاتها تضيّق الخناق النفسي والمعنوي على رقاب مرتكبيها من الأحياء منهم، أما الأموات فأمرهم عند ربّهم، بيد أن التاريخ أيضاً له كلمته عنهم .

طبيعة ما كان يجري في منتصف الليل داخل الحزام الأخضر رواها وأكدها لي أحد رجال الشرطة السابقين الذين عاشوها لحظة بلحظة والذي فضّل عدم الكشف عن اسمه أو أسماء الذين كانوا معه من الشرطة أو العضو البارز الذي كان يحضر تنفيذ الإعدامات ما لم تقتضي الضرورة ذلك، فقد كان ضمن طواقم الحراسة المختارين من الشرطة لمرافقة تلك الشاحنات إلى منطقة الحزام الأخضر جنوب امتداد حي الصحافة في جنوب الخرطوم، ولكنه كما قال كانوا يحملون أسلحة فارغة، أي بلا ذخيرة، ويعود ذلك ربما إلى كونهم محل شك وريبة لأنهم من أبناء غرب السودان، بينما يتكون فريق الإعدام كما قال من مجموعة مختارة من لجنود من القوات المسلحة تأتي ووفق ما قال بصحبة عضو نافذ من أعضاء ما كان يُسمَّى (مجلس قيادة ثورة مايو)، وتقوم بتنفيذ الإعدامات وتعقبها الجرافات بدفن الجثث في حُفر كبيرة تم حفرها بنفس الجرافات خصيصاً لذلك الغرض، ويقول أن بعضهم كان يئن أثناء دفع الجرافات لهم إلى داخل الحفر، بما يعني أن بعضهم قد دفنوا أحياءً، الجدير بالذكر أن حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس البشير قد كرّمت بعض أعضاء مجلس قيادة حكومة مايو ١٩٦٩م، حيث عيّنتهم أعضاءً في المجلس الوطني للدورة التي انتهت قبل انتخابات إبريل ٢٠١٠م، بل أصبح بعضهم أرقاماً في الكثير من اللجان والفعاليات ومنهم من تم اختياره عضواً في مجلس الولايات للدورة

الجديدة في العام ٢٠١١م عن ولاية الخرطوم ومنهم أبو القاسم محمد إبراهيم.

أعود إلى قرار تعيين المهندس محمود بشير جماع محافظاً فأقول أنه وبرغم أن الخطوة قد سبقتها على المستوى القومي تولي بعض أبناء دارفور حقائب وزارية وتحديداً الأستاذ أحمد إبراهيم دريج حينما تولى حقيبة وزارة العمل في الحكومة التي تولّى فيها الإمام الصادق المهدي رئاسة الوزراء بعد الانتخابات، وكذلك الدكتور آدم محمود موسى مادبو حقيبة وزارة الدفاع، غير أننا لا يمكن أن نشبّه ذلك إلا برذاذ من رهام لسحابة صيف طافت بعد عقد من الاستقلال، بينما يقابله في كل عام تساقط غزير من الحقائب لأبناء أقاليم أخرى بما يشبه الإغراق أو التشبّع من سُحب خريفية داكنة وثقيلة بأمطارها. التعيين الذي تم نفسه لم يخلو من تقييد ضمني للسلطات لأنه أعقبه بعد سنوات قليلة تعيين العميد معاش الراحل الطيب المرضي محافظاً ثم حاكماً مكلّفاً على دارفور في عهد الرئيس النميري. إذاً تظل خصوصية المأخذ على حرمان أبناء دارفور من حق التواجد الفاعل في مطبخ القرار الوطني حتى في إقليم دارفور سمة تنمّ عن نوع وعمق نسق المحاصصة داخل اللوبي الحقيقي الذي يحكم السودان في الحفاظ على استمرارية وفاعلية المتربة السلطوية المفروضة على أبناء دارفور، والواقع أنه رغم ثبات خطأ منظور هذا اللوبي في توجهه هذا والذي سيقود الوطن إلى هاوية يُدرك حتميتها، إلا أنه ظلّ يتشبث بإستراتيجيته تشبُّث الغريق بقشة هي في الواقع أوهن من أن تحافظ على طفوان نفسها في ظل وجود خيارات أخرى أكثر عدالة وأمناً ونجاحاً وحفاظاً على الوطن ووحدته.

وبالتالي مبادرة الرئيس الراحل نميري بتعيين المهندس محمود بشير جماع محافظاً لم يتح لها أن تتجذّر وتنتشر كثقافة إصحاح تستهدف تقويم الكبوات السابقة للحكومات لتصبح منارة للحكومات القادمة، فقد أكمل المهندس جماع عاماً واحداً فقط كمحافظ وسرعان ما أصدر الرئيس نميري قراراً جمهورياً بإزاحته وآخرين في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٠ ثم أردفه قراراً آخر بتعيين العميد معاش الطيب المرضي حاكماً على دارفور وهو ليس من أبنائها بينما تم تعيين كل حكام الأقاليم الأخرى من أبنائها، تَفرّد قرار إقليم دارفور بحرمان أبنائه من هذا الحق، ولا يمكن لأي مذهب أن يبرر ذلك المسلك سوى بمفهوم واحد هو الاستهتار بأبناء الإقليم والإصرار على فرض الوصاية عليهم. لا ننادي بأن تكون ثقافة المحاصصة الجهوية أو الاثنية منهجاً لبناء دولة لا سيما إذا كانت النوايا والممارسات تذهب مذهب القومية والعدالة في ممارسة السلطة وتخويلاتها وتفويضاتها

ولكن في ظل القرائن التي لازمت لممارسة السياسية بعد الاستقلال، لم تبرز نوايا الرشد والقسط بما يجعل من الثقافة المعاكسة للمحاصصة محل توافق أو تنفيذ. قرار تعيين العميد معاش الطيب المرضي حاكماً على دارفور كان الشرارة التي أشعلت وقود انتفاضة يناير ١٩٨١، وهي انتفاضة كانت قد أعطت نموذجا ناضجاً لأمثلة الاحتجاجات الشعبية السلمية الراقية والمتّسمة بالتخطيط الدقيق والمحكم والانضباط ووضوح الهدف ونجاعة الوسائل وقدرة وفاعلية الآليات، بيد أن الانتفاضة لم تستهدف العميد معاش الطيب المرضي في شخصه وإنما استهدفت القرار في كونه خصّ دارفور بتجاوز أبنائها، وبالتالي فالانتفاضة كانت قائمة إذا كان الحاكم المعيّن هو العميد الطيب المرضي أو غيره لطالما تجاوز أبناء الإقليم.

بدأت الشرارة في مدينة الفاشر في اليوم الثاني بعد اتخاذ القرار، أي في ٢ يناير ١٩٨١م وحُظيت أنا حينها بشرف أن أكون أحد الذين خططوا منذ اليوم الأول لها وأشرفوا على تنفيذها حتى نجاحها وتحقيق هدفها إلى جانب نُخبة من المناضلين وقتذاك، ولعلّه من ضرورات التاريخ أن أذكر الخمسة الآخرين الذين ربما سبقني بعضهم بالبدء في تنفيذ قرار المقاومة وبدأ خطوتها الأولى قبلي وفي مقدمتهم الأستاذ حسن سيف الدين وهو من رجال الخدمة المدنية الفاعلين والناشطين في الشأن العام وهو مغترب الآن في المملكة العربية السعودية، كما كان ضمن كوكبة التخطيط من أول يوم الأستاذ أيوب عز الدين إسحاق وهو من كبار رجالات التربية والتعليم في شمال دارفور والأستاذ الشفيع أحمد محمد القيادي الحالي في المؤتمر الوطني والدكتور محمد آدم عبد الكريم الذي أصبح لاحقاً عضواً في الجمعية التأسيسية أو (البرلمان) عن حزب الأمّة في الديمقراطية الثالثة والأستاذ آدم جماع من رجال الخدمة المدنية ومن كبار الناشطين في الشأن العام آنذاك، ثم لم يمضي سوى يوم واحد حتى أنضم إلى المجموعة رجل الأعمال بخيت عثمان سام وشقيقه المهندس هارون عثمان سام المغترب الآن في المملكة العربية السعودية والدكتور محمد آدم عثمان حمزة الملقّب (إستيف) استشاري النساء والتوليد والذي كان كبيراً للاختصاصيين في مستشفى الفاشر، وأود أن أكرر بأن إيراد هذه الأسماء لا يعني بأي حال من الأحوال أي اتجاه لحصرية شرف نجاح الانتفاضة فيهم وإنما لكل حدث مبادرين وبادئين ومشاركين وقد كان المذكورين من الرواد في تحريك الانتفاضة في الفاشر وفي بدء تحريك الانتفاضة في بقية مدن دارفور حيث تم إبتعاث الأستاذ الأمين يوسف والأستاذ عبد الباقي سيف الدين إلى نيالا والتقيا هناك مع الأستاذ القيادي

والوزير لاحقاً حامد تورين ومناضلين آخرين كثر فأججوا الشرارة في جنوب دارفور، وفي مدينة الجنينة تم إبلاغ الأستاذ حسن محمد عبد الله والأستاذ إبراهيم يحيى وآخرين فحرّكوا الانتفاضة في مدينة الجنينة، المعلوم أن الأخير أصبح لاحقاً في عهد الإنقاذ والياً لعدة ولايات من بينها ولاية غرب دارفور قبل أن ينضم إلى حركة العدل والمساواة التي تبوأ فيها منصب رئيس المجلس التشريعي لكنه في العام ٢٠٠٨م ترك كل ذلك وعاد إلى السودان بما أسماه حينها قناعته بالسلام من الداخل، كما تم تكليف المرحوم الأستاذ محمد سليمان إسحاق الملقّب (الزين) للسفر إلى مدينة كبكابيه والالتقاء بالأستاذ زيدان عبد الرحيم لإشعال شرارة الانتفاضة هناك. كان في كل مدن دارفور مناضلون تقدّموا وحملوا راية الانتفاضة وذهبت معهم جحافل من المواطنين بنفس روح النضال، كل أولئك نحييهم جميعاً ونحفظ لهم حقّهم العظيم رغم استحالة ذكر أسمائهم جميعاً، ولكن والحق أقول أن عشرات من الذين انتظموا خلال الأسبوعين الأولين منذ بدء الانتفاضة في هيئة قيادتها في الفاشر والتي بلغت أكثر من ثلاثين عضواً خلال خمسة أيام فقط، والذين كان رجال الأمن يطاردونهم ليل نهار للقبض عليهم أملاً في تعطيل الانتفاضة، قد أبلوا بلاءً فائق النجاح ومنقطع النظير في التخطيط والتنفيذ، وبفضل جهودهم المتكاملة تمكنت الانتفاضة من أن تعم كل مدن دارفور وأريافها وكذلك أبناء دارفور المنتشرين في جميع أقاليم السودان حيث انتشرت حمّى الانتفاضة في مؤشّر بائن للتوفيق، ولعل ذلك كان يعود إلى عدالة القضية وتنزّه الجميع من الأهواء وخروجهم من أجل تحقيق الهدف المرفوع الذي يحسّون أنهم قد أصيبوا بسهام الذلّة والهوان إن لم يتمكنوا من فرض إلغاء قراره، لذلك لم ينجح نظام النميري في أن يمرر قراره الذي بناه على تقارير خاطئة كانت تصله من جهاز أمن الإقليم وتصّور له الأمر وكأنه مؤامرة من الشيوعيين والزغاوة لإسقاط النظام، ولعمري كانت محاولة إنتاج متلازمة اتهام غريبة وفاسدة شكلاً ومضموناً وليس هناك ما يجمع بين الطرفين من مخطط مشترك البتّة بالفهم الذي كان يُكتب في تقارير الأمن، بل كان الأمر برمّته محاولة لاختزال وتقزيم الثورة العارمة التي شارك فيها كل شعب دارفور بلا استثناء. لعل القارئ سيجد العذر لي في تركيزي لأحداث مدينة الفاشر، فقد كانت هي الأحداث التي كنت مشاركاً فيها ومعايشاً لحظاتها ساعة بساعة، ومن ثم فإن أي سرد يرد فيها إنما ينطلق من تلك الحضورية والمعايشة، ولكنني أيضاً كنت على اطلاع دائم ويومي بتطورات ونجاحات الانتفاضة في مدن نيالا والجنينة وكتم والضعين وزالنجي وأم كداده وكبكابيه وملیط

وكل مدن وقرى دارفور بلا استثناء بشكل لا يقل البتة عما كان يجري في مدينة الفاشر من خلال هيئة قيادة الانتفاضة، ولعل خصوصية الفاشر كانت نابعة من كونها منطلقاً للشرارة الأولى لكنها بالطبع لا تزاود أبداً في دور كل مدن وأرياف دارفور.

في ليلة اليوم الثالث عشر من الانتفاضة أرسلت الحكومة جسراً من طائرات الهركيوليس العسكرية الضخمة تحمل أعداداً كبيرة من قوات الاحتياطي المركزي من الخرطوم إلى الفاشر، وقد علمنا بذلك من مصادرنا الذين كانوا على قناعة تامة بضرورة التفريق بين أدوارهم كرجال شرطه يحفظون النظام وبين مسؤولياتهم كمواطنين من دارفور ينبغي أن يساهموا في دعم الانتفاضة لأنها تعبّر عن قضية عادلة وأنها كانت انتفاضة منضبطة ولم تسبب أي خلل أمني يمس بالدولة أو بنظام الحكم، وفي مقدّمة هؤلاء الرقيب شرطة حينها عبد الكريم مرسال، وأنهم بذلك الإخطار إنما يعطوا المتظاهرين ضرورة أخذ الحيطة والحذر، وأن ما يمكن أن يحدثه من مصادمات يجب أن يُفهم سلفاً بأنها ليست من شرطة الإقليم وليس في موقفهم ذلك أي إخلال بأي التزامات مهنية، هذا بالطبع يجعلنا نشير إلى قمندان الشرطة حينها المقدم عبد الرؤوف الذي كان يُعرِّف نفسه (بالشايقي)، والذي كانت أوامره قد أصدرها لقوات الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين ولكنه يجد الرد من الشرطة بتنفيذ أوامره بإطلاق النار على الهواء وليس على المتظاهرين وهم ربما وفق فهمهم في ذلك ينفذون الأوامر ولكن يفرقون بين حق المتظاهرين في التعبير عن آرائهم لطالما كانوا مسالمين، وبين إطلاق النار عليهم لمجرد أوامر صادرة إليهم هي في الأصل خاطئة، الحكومة سبقت وصول الاحتياطي المركزي بتركيز الإعلام الجوال داخل المدينة وعبر مكبرات الصوت بتحذّير المواطنين من مغبّة الخروج في اليوم التالي، وأن الحكومة ستتعامل بحسم مع كل من يشارك، والحقيقة أن الحكومة لم تكن خائفة من تلك المظاهرات في أيامها الأولى نظراً للطابع والمظهر الطلابي الذَين كانا يهيمنان عليها خاصة وأن عامة المواطنين في المدينة حينها قد عَرف عنهم التأني في الاشتراك لما انطبع في مخائلهم عن تلك المظاهرات بأنها طلابية بحتة، وتأثير الدعاية الإعلامية التي حاولت من خلالها الحكومة أن تلصق بالمظاهرات تهمة أنها منظّمة من قِبل الزغاوة والشيوعيين مما كان له طفيف الأثر أيضاً على بعض الشرائح من المواطنين الذين انخدعوا وأخذوا ذلك كأمر حقيقي وهو ليس كذلك، ولكن بعد الأسبوع الأول وبعد أن اتضحت الحقائق كاملة لعامة الجماهير وتخلّت عن تحفّظها المتعلق بأنه (شغل عيال مدارس) كما يقال عادة،

بدأت المظاهرات تأخذ طابع الشمول والاتساع بمشاركة المواطنين بكثافة، حينها بدأ القلق يدب في أوصال النظام، وبدأ يستشعر خطورة اللسعات وخطورة أن تتمدد الانتفاضة إلى الأبيض ثم إلى الخرطوم فتتحول إلى هدف آخر هو إسقاطها.

الحقيقة أن القصة وراء الاندفاع المفاجئ للمواطنين والانخراط الكامل وبأعداد أذهلت الحكومة في المظاهرات وكانت لأيام عمادها الطلاب، قصة لا تخلوا من طرافة وإلهام وتوفيق، فقد كنا كهيئة قيادة للانتفاضة مجتمعين في حوالي الساعة الواحدة صباحاً في منزل الأستاذ أيوب عز الدين إسحاق في نهاية الأسبوع الأول للانتفاضة وقد أرّق مضاجعنا أن مشاركة عامة المواطنين بغير الطلاب والطالبات في المظاهرات ما زالت دون الطموح وضعيفة إن لم تكد تكون معدومة، فكان لزاماً علينا البحث عن معالجة لهذا الأمر، وفي مثل هذه اللحظات العصيبة والمفصلية لمسار الانتفاضة يقتضي الأمر استنباط وسائل وآراء فوق العادة، لأننا كنا في سباق مع الزمن والأحداث لا سيما في ظل عدم التكافؤ الذي يرجّح كفة الحكومة في كل شيء خاصة الإعلام، ولم نكن نرغب في أن تطول الانتفاضة حتى لا يصاب الجميع بالتراخي والإحباط، وهو أمر ممكن حدوثه دون سابق إنذار إذا طالت المدة ولم يتحقق الهدف، وبينما نحن في اجتماعنا ذلك إذا بنا نسمع طرقاً على الباب الخارجي للمنزل، فخرج الأستاذ أيوب صاحب المنزل لاستجلاء الأمر، وإذا به وجهاً لوجه مع رجال الأمن وقد كانوا في طواف على بيوت قيادات الانتفاضة لاعتقالهم واحداً واحداً، وهو نهج الأمن في اعتقال القيادات النشطة، إذ جبلوا على مداهمة المنازل بعد منتصف الليل. طلبوا من الأستاذ أيوب عز الدين أن يرافقهم، فاستأذن منهم بأن يغيّرَ ملابسه ويغلق بيته ويرافقهم، فسمحوا له بذلك حيث جاء وأخطرنا بالأمر فطلبنا منه أن يذهب معهم، لم يرافقه أحد عند عودته إلينا، ولعل تلك الهنّة من فريق الأمن ذاك واحدة من علامات التوفيق التي لازمت الانتفاضة، حيث كانت كل هيئة القيادة المكونة من أكثر من خمسة وعشرين عضواً متواجدة في ذلك الاجتماع، وكان لاعتقالهم إذا ما تم أن يكون قاصمة الظهر للانتفاضة.

واصلنا مناقشاتنا في أمر مشاركة المواطنين، ولعله من بشريات التوفيق إذا أراد الله لأمر أن ينفذ أن يقيّض لأي فرد من المجتمعين رأياً فيه يكمن الخلاص من المعضلة وبه يتم النجاح، وأحمد الله أن ذلك الإلهام قد شرّفني به الله، وهو أمر لا أدّعي فيه خصوصية ولا تميّز ولا مفازة خارقة لأنه أمر يمكن أن يحدث مثله للملايين من البشر

في كل يوم باعتباره مجرد إلهام بفكرة جعلها الله سبباً في تجاوز معضلة. ذلك الرأي كان يتعلق بزي الطلاب والطالبات وهم يشاركون في المظاهرات، وكان عماد المظاهرات وطليعتها هم طلاب مدرسة الفاشر الثانوية بنين ومدرسة دارفور الثانوية بنين ومعهد التربية بنين ومدرسة التجارة الثانوية بنين وطالبات مدرسة الفاشر الثانوية بنات التي كانت أصلاً تحمل اسم الجنينة ومدرسة إتحاد نساء السودان الثانوية بنات بالإضافة إلى طلاب وطالبات جميع المدارس المتوسطة، وقد جبلوا جميعاً الخروج إلى المظاهرات في صبيحة كل يوم وهم يرتدون الأزياء المدرسية، من هذه النقطة أشرت إلى هيئة القيادة بأن عامة المواطنين وهم يقفون في الطرقات وأمام بيوتهم ومحالهم التجارية وأمام المؤسسات الحكومية وهم يراقبون المظاهرات وما زالوا يستهينون بالأمر ويعتبرونه (شغل عيال) لأن طابع الزي المدرسي كان يطغىَ ويعطي هذا الانطباع كما كان يحلوا للبعض قول ذلك ولكن ليس من باب الاستحقار بالطلاب وإنما من باب أن الأمر ما زال قيده طائعاً في أيدي أبنائهم الطلاب ولم يحم وطيسه بما يتطلب دخولهم ككبار، هذه واحدة من خصوصيات ثقافة أهل دارفور وإرثهم وخاصة أهل الفاشر، ووفقاً لذلك طلبتُ من هيئة القيادة أن نُبلّغ الطلاب والطالبات بأن يخرجوا إلى المظاهرات اعتباراً من تاريخ اليوم الذي يلي بأزياء ليس من بينها الزي المدرسي بتاتاً حتى نُعطي الانطباع الذي نُدرك بأنه قد يقود عامة المواطنين بأن ينخرطوا باعتبار أن الأمر أصبح شاملاً الطلاب وغير الطلاب، وأنه جاء دورهم. ولا ينبغي أن تُحسب كخدعة لإرث تلك الثقافة التي أشرنا إليها وإنما كانت جرعة استثارة مبكرة له أتت أكلها وسَرىَ مفعولها لصالح الانتفاضة من باب التوفيق ليس إلا، فكانت المظاهرات في اليوم التالي وما بعده كما لو أن شلالات من البشر قد انسابت من تخوم جبل (مره) وجبل (وانا) وسلسلة جبال (كاورا) وملأت ساحة المدينة المعروفة (بالنقعة) وسرى هديرها بصوت واحد مطالبة بابن الإقليم حاكماً وهي تردد مليون شهيد أو حاكم جديد، ذلك الشعار الذي ابتكره الأستاذ أيوب عز الدين اسحق.

في صبيحة اليوم الثالث عشر للمظاهرات وهو في تقديري كان يصادف الرابع عشر من يناير ١٩٨١ كان الجميع على موعد في ساحة النقعة مع معركة حامية الوطيس مع قوات الاحتياطي المركزي المستجلبة من الخرطوم، وكان معروفاً حينها بأن الاحتياطي المركزي وهي قوات تم إنشاؤها على غرار ما هو موجود في جمهورية مصر العربية، ومن المعلوم أن حكومة مايو قد جاءت وعاشت مفتونة الهوى مع كل ابتكار تنظيمي مصري

باعتبار أن الرئيس المصري الأسبق الراحل كان المثل الأعلى لقادة حكومة مايو، ولم يفصم بينهم إلا تلك الفترات القصيرة التي شهدت توتراً في العلاقات بين الرئيس الراحل النميري والرئيس الراحل أنور السادات، لكنها سرعان ما عادت إلى طبيعتها. نتذكّر أن قوات الاحتياطي المركزي نالت شهرة كبيرة عندما اقتحمت الاعتصام المشهود لعمال نقابة السكة الحديد في مدينة عطبره في منتصف السبعينيات من القرن الماضي وفرّقت جموعهم بعد أن بطشت بهم واعتقلت قيادة النقابة من وسط عشرات الآلاف من المعتصمين الذين كانوا يحمون قيادتهم، وكان معروفاً حينها قوة وصلابة نقابة عمال السكة الحديد في عطبرة، وهي كانت طليعة النشاط العمالي والنقابي المناضل. تلك الحادثة رفعت من أسهم الاحتياطي المركزي وصوّرته وكأنه غول لا يُهزم ولا يرحم عند المظاهرات، لكن ذلك الغول سقط سقطة مدوية في مدينة الفاشر في العام ١٩٨١م، حيث لقّن مواطنوها الاحتياطي المركزي درساً بليغاً في فنون القتال عند الالتحام باستخدام الأيدي والعصي، ولما اشتد أوار المعركة، ووجدت قوات الاحتياطي المركزي نفسها محاصرة بجموع المتظاهرين، لم يجدوا بداً من استخدام السلاح الناري مما نتج عنه استشهاد اثنين من المواطنين هما (الشهيد الشاب (حسن) والشهيدة الشابة (أمّونه) وسبعة عشرة من الجرحى والمصابين فرّقت المسافات بيني وبين وثائقي التي تتضمن أسماءهم بالكامل، فللشهداء مني خاص الدعاء لله أن يسكنهم فسيح جنّاته، وللأحياء منهم دعواتي بطول العمر والصحّة وحسن الخاتمة. قلت أن اندفاع المواطنين ظلّ يتقدم بينما آخرون يجلون الجرحى إلى الخلف لإسعافهم، هذا المشهد حرّك قريحة إحدى النساء المشاركات في التظاهرة فأطلقت زغرودة مليئة بالحماس وارتجلت مُنِشدة بلغة أهل دارفور الدارجة (فُرّاس تاكلوا رصاص متل بليله في كاس) تشبّه المندفعين بالفرسان الذين تستقبل أجسادهم الذخيرة المنصبّة عليهم كأن مجموعة أشخاص يأكلون البليلة في كأس، (البليلة هي حبوب من الدخن أو الذرة أو القمح المنقوعة والتي تم إنضاجها غلياً بالماء وقليل من الملح أو السكر وقد يضاف إليها السمن أحياناً وتقدّم غالباً في إناء يُسمى كأس وهو مصنوع من ثمار القرع البري).

إثر اشتداد الأمر على أفراد الاحتياطي المركزي، لم يجدوا غير أن يتّخذوا قراراً يسمّونه انسحاباً مجازاً لمصطلح ربما يتوافق مع تلك الواقعة بأنه كان فراراً، لأن ناقلات المجروس العسكرية التي نقلتهم إلى الساحة كانت تسبقم في الفرار بينما كانوا

يلاحقونها للصعود إليها، وقد لاحقهم المراطنون ولم يتوقفوا عن مطاردتهم إلا بعد أن دخلوا حامية القيادة الغربية واحتموا بالقوات المسلّحة التي كما قلنا كان الأمر بينها وبين المتظاهرين عاماً بتوافق عدالة المطلب، ولقد ترك بعض أفراد الاحتياطي المركزي أسلحتهم في ساحة الصدام لكن المواطنين رغم حصولهم عليها لم يستخدموها وأعادوها وسلّموها للقوات المسلّحة بعد ذلك. ولعل الدور البارز الذي لعبه الضباط العسكريون من أبناء دارفور العاملين في القيادة الغربية وهم برتبة الرائد آنذاك وهم الرائد عمر زايد والرائد آدم صديق والرائد إسماعيل الحاج يوسف الذين عملوا أولاً في نقل وتوضيح الحقائق لقائد لحامية آنذاك العميد فيبيان أقامالونق، وأيضاً في تنوير صف الضباط والجنود حول مفهوم عدالة القضية التي يتظاهر المواطنون من أجلها، وأن المتظاهرين لا يستهدفون النظام وإنما يطالبون بحقوق مشروعة وبالتالي فالتعامل مع المتظاهرين يجب أن ينطلق من هذا المفهوم، كان لذلك العمل دوراً بارزاً في التعامل الذي أفضى إلى أن تبقى القوات المسلّحة في حامية الفاشر محايدة تماماً ولم تطلق رصاصة واحدة لا في الهواء ولا على المتظاهرين، وتساعد في إنجاح الانتفاضة وتحقيق هدفها وتحفظ للحكومة ماء الوجه وعلاقتها مع المواطن، لعمري أنه كان فهماً متقدماً من أولئك الضباط الثلاثة ومن القوات المسلّحة في حامية الفاشر والحاميات الأخرى في دارفور بدورها في مثل تلك الأحداث، الشيء الذي نموت فيه حسرة اليوم لأننا نفتقده ونحن نرى القوات المسلّحة وهي تُسخّر لخدمة أجندة حزبية بحتة أو جماعات لها نفوذ أو حتى لأفراد طامعين.

في اليوم الرابع عشر من يناير كان مستشفى الفاشر حيث يرقد الجرحى والمصابون وجثامين الشهيدين قد امتلأ داخلياً وخارجياً بالمواطنين المنتفضين، ومن هناك انطلق موكب التشييع إلى مقابر الهوارة في الجانب الشرقي من المدينة، عشرات الآلاف كانوا يسيرون في صمت مهيب تكريماً للشهيدين، وهو أيضاً من إرث أهل دارفور عند تشييع موتاهم حيث لا يتحدث الناس أثناء موكب الجنازة حتى وصول المقابر وإكمال الدفن، واحسب أنه نهج غالب أهل السودان فيما مضى، خلافاً لما نراه ونسمعه أو عايشناه من الهتافات التي تنتظم مواكب التشييع لدى بعض الشعوب، كان يُخيّل إلى كل من شاهد ذلك المنظر أن ثمّة حدث جلل سيقع بعد عودة المشيعين من المقابر. نعم لقد انطلقت الحناجر تزأر عند العودة وكان ذلك الزئير قد لامس أذني المشير نميري فسارع إلى إلغاء قرار تعيين العميد معاش الطيب المرضي وإبداله بقرار تعيين الأستاذ احمد إبراهيم دريج

ابن الإقليم حاكماً قبل أن يسارع العمل ويتبع الزئير فتلحق الانتفاضة الخرطوم.

هنالك حقيقة يجب أن أذكرها وهي أن قوات الاحتياطي المركزي في أحداث الفاشر لم تستخدم السلاح الناري إلا بشكل محدود وبعد أن وجدت نفسها محاصرة كلياً من المتظاهرين ودبّ الرعب في قلوب بعضهم وحسبوا أنهم ميتون، فأطلقوا النار رغم الحقيقة البائنة في أن المتظاهرين كانوا سلميين حتى وجدوا أنفسهم مرغمين لممارسة حق الدفاع عن النفس وكان ذلك بوسائل لا ترتقي إلى القتل، وهو موقف رغم اختلافنا معهم إلا أننا نشيد به لكونها في تلك الفترة تلتزم إلى حد كبير في مواجهتها لمظاهرات المواطنين العزّل بعضاً من أخلاقيات التعامل مع الموقف بدون استخدام السلاح إلا عند الضرورة القصوى، خلافاً لما هو عليه حال الاحتياطي المركزي الحالي في عهد حكومة الإنقاذ والذي كأنما صمموا عقيدته على أن المواطن هو العدو الأول والأخير الذي ينبغي البطش به بكل الأسلحة دون رحمة أو شفقة، ويكفي أن أسلحة الاحتياطي المركزي في عهد حكومة البشير قد تطورت فشملت المدرعات والصواريخ لقوة أنشئت أصلاً لفض شغب المسيرات والمظاهرات السلمية، تُرى هل أدخِلت هذه الأسلحة إلا لقمع المواطنين، وهي مفارقة تبين مدى الفرق بين نظام المشير الراحل النميري والمشير اللاحق عمر حسن أحمد البشير في نظرتهما للتعامل مع التظاهرات الشعبية السلمية، علماً بأن كلا النظامين لا يخرجان عن دائرة السوء من منظور كونهما جاءا للسلطة عبر انقلاب عسكري وليس بالانتخاب، وإنما المفاضلة هي بين السيئ والأسوأ.

كان قائد القيادة الغربية آنذاك كما قلت هو العميد فيبيان أقامالونق، وقد كان رجلاً حصيفاً وحكيما وصادقاً حيث قرأ الأحداث بعين فاحصة ومنزّهة، وخلص إلى حقيقة أنها كانت انتفاضة عادلة، ومن ثم فإن عدالة المطلب ينبغي أن تستوجب التنفيذ وليس القمع، لذلك سارع بالتعامل معها من هذا المنطلق فلم يأمر القوات المسلّحة بإطلاق النار على المتظاهرين قطعاً رغم الدوريات المدرّعة التي كانت تجوب مدينة الفاشر، والحقيقة أن القوات المسلّحة كان دورها محايداً تماماً في تلك الأحداث، كما كان للتقارير الصادقة التي أرسلها إلى الرئيس النميري الدور البارز في إعطاء الصورة الحقيقية التي كانت مشوّهة بتقارير المدير التنفيذي وجهاز أمن الإقليم، وساهمت تلك التقارير إلى جانب أمور أخرى في أن يلغي الرئيس النميري قراره السابق القاضي بتعيين حاكم الإقليم من خارجه، والنزول عند رغبة الشعب وليس في ذلك منقصة من هيبة

السلطة أو من هيبته الشخصية وإنما تزيد احترام الشارع له، كما أن الرئيس النميري كان يثق بتقارير العميد فيبيان لإحساسه بأنها كانت صادقة وشفّافة خلافاً لتقارير المدير التنفيذي وجهاز الأمن.

حركة الشهيد داوود يحيى بولاد

الحديث عن هذه الحركة يقودنا إلى تأمل المحطات التي مرّ بها مؤسسها وحقائق المعايشات والقناعات التي قادته إلى أن يرجّح هذا الخيار في مرحلة تعتبر بكل المقاييس هي مرحلة التمكين للتنظيم الذي ينتمي إليه، والذي ترعرع فيه وخَدَمه بكل ما ملك من قدرات وإمكانيات، ألا وهو تنظيم الجبهة القومية الإسلامية، ذلك أن تنظيمه قد تمكّن من إنجاح انقلابه على السلطة الشرعية واستولى على مقاليد الأمور في الدولة، وشكّل حكومته الأحادية البحتة التي يتمكّن من خلالها تنفيذ كل برامجه. وفي بحثنا عن تسمية لخطوته هذه لا نخرج عن استخدام العبارة القائلة بأن القلوب قد بلغت الحناجر فيما يتبناه تنظيمه من إستراتيجية تعامل مع الأطراف التي ينحدر منها وفي مقدمتها الصراعات والاحتكاكات القبلية التي كانت تحدث بين بعض العرب الرحل والفور في الأعوام ١٩٨٧ و١٩٨٨، ولعله من المفارقات أن تأتي نهايته الأليمة بتصفيته بيد نفس الحكومة التي يقودها ذلك التنظيم بعد وشى به بعض أبناء المنطقة كما ذاع بين الأوساط. المهندس داوود يحي بولاد كان معروفاً عنه أنه شغل رئيس إتحاد طلاب جامعة الخرطوم في الدورتين في الأعوام ١٩٧٥/ ١٩٧٦ و ١٩٧٦/ ١٩٧٧، ولما كان أحد الكوادر الطلابية المفوّهة والمتمكنة في التنظيم والخطابة، فقد كان دوره كقيادي طلابي يضيف إلى رصيد الجبهة الإسلامية القومية آنذاك الكثير على صعيد أنشطة الحركة في قطاع الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا عامة وفي جامعة الخرطوم على وجه الخصوص. وبالنظر إلى انتساب الطلاب إلى التنظيمات السياسية فقد تميزت الحركة الإسلامية والجبهة الديمقراطية لكونهما تنظيمين يعتمدان على الفعاليات داخل الأوساط الطلابية والقطاعات المثقّفة، تميزا بخصوصية نوعية وحجم الأنشطة خلافاً لكل القوى السياسية الأخرى بشكل أعطاهما تفرّداً في طبيعة الأدوار ورغبة تنافسية في السيطرة على المؤسسات الخدمية الطلابية وعلى رأسها الاتحادات والنقابات، فضلاً عن التسارع في الاستقطاب لبناء العضوية بين جموع الطلاب، ولعل حركة الترابط القوية بين هذين التنظيمين ومراكزهما القيادية على المستوى القومي قد أرسى الإيحاء الشائع بأن تمرير المخططات المعارضة من داخل المناخ الطلابي كان حتمياً لترسّيخ مفهوم

محورية هذا الحراك وتجذّره في الوسط الطلابي، وبالتأكيد يأتي ذلك على حقيقة وواقع عجز التنظيمات السياسية الأخرى أو بالأحرى تثاقل خطاها في تفعيل القواعد الجماهيرية في ظل القبضة الأمنية الباطشة للسلطة، مما أتاح المجال للتنظيمين بالإنفراد بالساحة على نحو بائن، وربما من زاوية أن الحراك المناوئ عبر الطلاب في حاجة إلى اكتساب المزيد من الجرعات الحماسية من خلال الروح الشبابية الدافعة للمغامرة والتحدي، لا سيما في ظل الحكومات الشمولية الديكتاتورية.

نشاط داوود بولاد كان في موقع المضغة من هذا الحراك الطلابي، وبالتالي فالتجربة قد أفضت إلى تبيان مفارقات لا يمكن تفسيرها في تصعيد الكوادر بعد الإنعتاق من الفطامة الطلابية إلى رحاب العمل الجماهيري والقيادي على المستوى العام، وأن الكوادر البارزة من أبناء دارفور إبان المرحلة الطلابية، ورغم التميّز الذي أبداه الكثيرون منهم داخل التنظيم في القدرة على التخطيط والتنظيم والفكر والجَلد والمثابرة على الشدائد ومواجهة النوائب، بالإضافة إلى المصداقية والوفاء للتنظيم بشكل لا رمد ولا حَوَل في النظر والتمعن فيه، إلا أن الواقع يكشف لنا عن فقر ظهرهم للسند التصاعدي لمستويات قيادية عليا، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتبوء مناصب دستورية عليا مزكاة من التنظيم، وهي المرحلة التي يشارك فيها القيادي في مطبخ القرار السيادي للدولة مع تنوّع مستويات ذلك القرار، وهذا يعود بنا إلى فرضية اللوبي الذي يحرّك الأمور في هذه المرحلة، مرحلة الانتقال إلى محور آخر هو محور السلطة ومراكز اتخاذ القرار على مستوى الدولة ومؤسساتها، هي كما قلنا مرحلة الانعتاق من الفطرية الطلابية وسماحة ودماثة وبراءة العلاقات فيها إلى مرحلة فصل الصفوف والممايزة بينها، وليس بالطبع للانتماء التنظيمي أي أفضلية في الحفاظ على النظرة الواحدة للأعضاء، وإنما لقواعد أخرى للعبة السياسية، وهي قرارات اتّسمت بكونها ترسم ملامح السياسات المعنية بتطور السودان وتحديد وجهته وتخليق ظلال ومقام ودور الأقاليم وبَنِيها في كل ذلك، قبل أن تتحول هذه الظلال إلى مجسدات مادية ومحسوسة ومعايشة لتصبح القلادة التي يستوجب على الجميع تزيين رقابهم بها دون سؤال. وكان طبيعياً أن تصيب الصدمة بولاد في التناقض الذي عايشه في مرحلة الطلاب وقبل أن يتمكن التنظيم من الاستيلاء على السلطة، والواقع الذي كشّرَ عن أنياب حادة تهدد كل من يتجاوز خطوط اللوبي، واقع كشف عن الخطة الدفينة التي عادة ما يفاجأ بها مثل بولاد ومن ينتسبون إلى نفس واقع تحدّره الجهوي ببراءتهم، أو بمعنى أكثر خصوصية أبناء دارفور، وبالمعنى الأكثر

شيوعاً الصبغة الطرفية أو الهامش.

برغم التجارب الماثلة والحية التي من المفترض أن يكون داوود بولاد قد عايشها وتعلقم بمرارة طعمها مما حدث لكثيرين من نُخب دارفور في القوى السياسية الأخرى، وكما هو الحال داخل تنظيم الجبهة الإسلامية، إلا أنه كان سيتلقَى أقوى الصفعات إذا ما قُدّرَ له أن يكون حاضراً ومعايشاً لتجربة الدكتور على الحاج محمد والأستاذ علي عثمان محمد طه في خيار المفاضلة لمنصب نائب رئيس الجمهورية عقب خواء المنصب برحيل اللواء الزبير محمد صالح، الذي كما رَوَى النظام أنه مات في حادث تحطم الطائرة التي كانت تُقلّه وآخرين في مدينة الناصر في جنوب السودان، في خيار المفاضلة تم اختيار الأستاذ على عثمان محمد طه رغم فارق السن والمقدرات والتجارب والأقدمية في التنظيم وجميعها كانت تصب في مخزون الدكتور عى الحاج، بالإضافة إلى الفرصة التي تهيأت للجبهة أن تؤكّد بعضاً مما تقول أنها قومية بالابتعاد عن تركيز منصبي الرئيس ونائبه في إقليم واحد هو الشمال، وتجربة الأستاذ الشفيع أحمد محمد والدكتور غازي صلاح الدين العتباني في منصب أمانة المؤتمر الوطني التي تم فيها اختيار الدكتور غازي صلاح الدين بدلاً من الأستاذ الشفيع أحمد محمد الذي كان حينها يشغل منصب أمين المؤتمر بالإنابة بعد انتقال أمينه السابق الصادق حمدين، ورغم انحياز أغلب أمانات الولايات إلى جانب اختيار الأستاذ الشفيع وفقاً لاحتكام الاقتراع الذي تم على الاثنين، برغم ثراء الساحة السياسية السودانية وفي داخل تنظيم الجبهة القومية الإسلامية خلافاً للتجربتين اللتين أوردناهما كأمثلة فقط وجميعها تجارب حية، إلا أن داوود بولاد وقع فريسة للمطايبة القائمة على مظهر التعامل العفوي، وعليه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستوعب ذلك التناقض الذي أشرنا إليه بين عفوية وبراءة المرحلة الطلابية وخبث ودهاء مرحلة الحياة العملية لممارسة السلطة والمناقِضَةُ تماماً للفترة الطلابية. نقود هذه الأمثلة ومآلات ما انتهت إليه بينما تحضرنا فرضية أنه لا ينبغي أن نذهب بالمفاضلة والتسكين ونتركها بأن تُصاغ وفق مضامين هذه الفرضيات، وتأسيساً على عوامل الانتماء الجهوي بحسبان ما يقوله التنظيم عن ذاته بأنه قائم على دعائم عقائدية متينة وراسخة، ويملك قدرته الذاتية التي تمكّنه في أي وقت من إذابة وصهر المتناقضات الواردة والراغبة في الانتساب إليه في ماعون الفكر التنظيمي المنقّى، والذي لا يعتمد إلا المؤهلات والقدرات والعطاء في داخل التنظيم كمعايير حاكمة للتفاضل من أجل التراقي، فأي مفارقة هذه.

أعود إلى الحديث عن الخطة الدفينة، أو إن شئت قلت الخطة (ب) في أدب السياسة السودانية حيث يقودني إلى إزاحة الغطاء عن فهم أدركْته واستوعبته من واقع التجربة التي عَايشتُها في العمل العام، ومن حصيلة استلهام العبر من تجارب موازية ومعاصرة في ظرفها الزماني، وقد بات يشكل هيكلية منهجي في التقييم للتعامل عند المواقف المشابهة رغم بُعدي الآن عن المناخ نفسه. ليس هناك علاقة في معنى ومفهوم الخطة (ب) بما هو شائع عنها في قاموس المعرفة العامة والدولية، فالخطة (ب) هي دائماً عبارة عن نسخة معدّلة للخطة الأساسية والتي درج منهجياً على تسميتها بالخطة (أ) حيث لا تختلف عنها إلا في بعض الوسائل والآليات والجداول الزمانية للتنفيذ، هذا ما درجت عليه المفاهيم لهذه المفردة، ليس هناك تغيير في الهدف والجوهر لأن التعديل يأتي احتمالاً لتغير الظروف المصاحبة للتنفيذ، لكن كما قلت فالنسخة السودانية منها تجانب بإطلاق كل هذا ولا تتفق معها إلا في كون الاثنتين تحملان نفس الاسم وكأنهما عُملتان مختلفتان، لذلك ليس غريباً بتطبيق هذا المفهوم أن يُوضع بولاد في محكّ الواقع الجديد بعد ولوج الحياة العملية وهو يصطحب معه كل ذلك الرصيد من القدرات والإمكانيات الفكرية والتنظيمية التي اختزنها ونمّاهَا في كنف التنظيم ومارسها كقيادي بارز في مرحلة الطلاب، علاوة على ما يفترض فيه أن يكون إرثاً فقهياً لمنهج المفاضلة وفق المؤاثرة والنأي عن الانجرار خلف الرغائب الذاتية وسلطان شهوتها فيما يفترض أن تكون عليه التربية الإسلامية المنقاة قد وَقّرَتْه الحركة في قلوب عضويتها، هذا طبعاً بافتراض أن التربية الإسلامية المنقاة كانت تُشكّل مساحة في منهج التربية داخل التنظيم، بيد أن واقع ممارسات القيادات في السلطة يقول غير ذلك، لكن الأمر بالنسبة لبولاد ومن واقع تجربته وخلاصة تقييمه كان مختلفاً، بل وكان صعقة وصدمة ساقته في النهاية إلى حتف محتوم دفع ثمنه حياته أملاً في الانعتاق من بوائق الممارسة المجافية التي عَلِقت به طوال انتمائه للتنظيم أملاً في بلوغ مدرسة الحرية والتعددية والديمقراطية والشفافية التي وجد نفسه مجبراً لبلوغها ليس له سوى أن يسلك طريق الثورة المسلّحة، بولاد وكثيرون مثله لم يجدوا كل مآثر المفاهيم القائمة على تجرّد السريرة وصفاء النفوس بما ينبغي أن تكون عليه حال الفرد المنزه عن الأنانية في التنظيم الذي انتسبوا إليه، ذلك أنه كان يرفع شعاراً لم يبلغ صداه دواخل الكثيرين من رافعيه من القيادات، ولا نقول ذلك بألسنتنا ولكننا نردد ما أكّدته ممارساتهم يوم دانت لهم السلطة في الدولة منفردين لأكثر من عقدين.

إذا كان بولاد قد جانب صواب التخطيط بعض الشيء ولم يوفّق في بلوغ منطلق حركته التي كانت وجهتها بالتأكيد (جبل مره)، فإن ذلك يعود إلى طبيعة النهج الذي تبناه، وضعف الإمكانات التي هيأتها الحركة الشعبية لتحرير السودان له ربما لظروف إمكاناتها هي أو لاعتباره حديث الانضمام إليها والوسائل والآليات والمسالك التي شكّلت عظم الظهر لإستراتيجيته، وقد كانت مثقوبة ببعض النواقض والقصور، ولم يكن تعامله مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بالقدر الذي يرتقي بحجم الدعم الذي كان من المؤمّل أن يتلقاه منها كحركة رائدة في المناداة بتعديل المعادلة في ميزان الدولة السودانية بما يجعل من محاولته تجاوز المكان والزمان أمراً سهلاً، كما لم تتهيأ له العلاقات الدبلوماسية بما تجعله ينطلق من أرضية ذات استقلالية يتمكن بها من استمالة قناعات المجتمع الدولي لدعم عدالة القضية التي يتبناها حتى من منطق المصالح المشتركة، وعطفاً على خلفيته الانتمائية للجبهة القومية الإسلامية فقد كان الأمر يبدوا وكأنه تزاوج أضداد مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها العقيد الدكتور الراحل جون قرنق دي مبيور والرؤية التي انضم بموجبها داوود بولاد للحركة بغرض تأسيس حركة منطلقها دارفور، رغم اشتراك الرؤيتين في قاسميه النضال من أجل إنهاء التهميش، علماً بأن الملازم أول حبنها عبد العزيز الحلو هو القائد الحقيقي للقافلة من القوات التي كانت وجهتها جبل مره في وسط دارفور، ومن هنا فلعل خلفية الانتماء السابق ربما هي التي شكّلت المتراس بينه وبين المجتمع الدولي. لكن الحقيقة التي ينبغي أن نأخذها مع الأهمية والتبصر، هي أن تطور حركة الاحتجاجات في إقليم دارفور قد انتقلت بعد حركة بولاد إلى مرحة ثورية مسلّحة وبشكل مغاير لما كنت عليه سابقاتها والتي لم تتمكن من إدراج السلاح وسيلة فاعلة قبل أن يعاجلها الفناء.